



هيئة السوق المالية

دليل الإدخار والاستثمار

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



المحتويات

5	مقدمة
7	أولاً : المقصود بسوق المال
7	ثانياً : مهام السوق المالية
8	ثالثاً : أدوات السوق المالية
9	رابعاً : هيكل السوق المالية
10	خامساً : دور الوسطاء
10	سادساً : المضاربة والاستثمار
11	سابعاً : مخاطر الاستثمار
12	ثامناً : أنواع الاستثمار
16	تاسعاً : كيف تخطط للاستثمار ؟
17	عاشراً : ارشادات مهمة

مقدمة

شكّل صدور نظام السوق المالية بالمرسوم الملكي الكريم رقم م / 30 وتاريخ 2-6-1424هـ الموافق 31-7-2003م نقلةً نوعيةً في تنظيم الخدمات الاستثمارية وتداول الأوراق المالية في المملكة، ومن المتوقع أن يؤدي تفعيل النظام ووضع لوائحه وقواعده التنفيذية إلى تطوير السوق المالية السعودية وتعزيز دورها في دعم التنمية الاقتصادية.

ونظراً إلى أن توعية المستثمر سوف تنعكس بشكل إيجابي على السوق المالية بشكل عام وعلى المستثمرين بشكل خاص، واقتناعاً من الهيئة بأهمية دورها في ذلك، فقد وضعت خططاً طموحة للتوعية، ستكون إحدى وسائلها إعداد ونشر سلسلة من الكتيبات التي تناقش المواضيع ذات الأهمية للمستثمرين في المملكة.

يهدف هذا الكتيب إلى مساعدة المستثمر على فهم السوق المالية بشكل عام، لا سيما مكوناتها وأسلوب عملها مع التركيز على السوق المالية السعودية بشكل خاص.

السلسلة الأولى: كتاب رقم (1)

أولاً : المقصود بسوق المال

لا يخلو حوار أو نقاش من التطرق إلى الحديث عن سوق معينة، كسوق الأسهم، أو سوق النفط، أو غيرها من الأسواق. وتتشكل السوق لسلعة ما عندما يلتقي بائعون ومشترون بهدف تداولها. ويرتبط مفهوم السوق في أذهان الناس بـمكان معين كسوق السيارات مثلاً، ولكن قد يتم تداول السلع والخدمات والأوراق المالية دون توافر مكان معين أو محدد. وبالنسبة لسوق الأوراق المالية في المملكة فإن بيع وشراء الأسهم لا يتم في سوق محدد بـمكان، وإنما من خلال نظام إلكتروني يربط بين قاعات التداول في البنوك التجارية وجهاز حاسب آلي مركزي لدى السوق المالية "تداول" يتولى التوفيق بين البائعين والمستثمرين خلال ساعات التداول. ونظراً للكفاءة العالية لنظام التداول الإلكتروني وانخفاض تكلفة إدارته وسهولة انتشاره فمن الملاحظ توجه معظم أسواق المال العالمية نحو إلغاء قاعات التداول المركزية (البورصة) واستبدالها بأنظمة تداول إلكترونية تماثل النظام القائم في المملكة (تداول).

ثانياً : مهام السوق المالية

تقوم الأسواق المالية بوظيفة مهمة في الاقتصاد، فهي تقوم بدور الوسيط لتداول الأوراق المالية وانتقالها بين المستثمرين. ويؤدي عدم وجود الأسواق المالية أو عدم تطويرها بالشكل المطلوب إلى انخفاض معدلات الادخار واحتفاظ الأفراد بمدخراتهم على شكل أرصدة نقدية لا تُدر عائداً، أو التوجه نحو شراء أصول ثابتة (عقارات) إذا كانت مدخراتهم كافية لذلك. وفي الجانب الآخر فإن عدم وجود أسواق مالية أو ضعفها يجعل تمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية غير ممكن، أو مكلفاً إلى حد كبير.

ثالثاً : أدوات السوق المالية

يتم تداول أنواع مختلفة من الأوراق المالية في أسواق المال العالمية. وتختلف الأوراق المتداولة من بلدٍ لآخر. ومن أهمها الأوراق التالية :

1- أسهم الشركات

تمثل أسهم الشركات على اختلاف أنواعها حقاً في أصول الشركة. فعلى سبيل المثال إذا امتلك شخص نسبة قدرها ٥٠ في المائة من أسهم شركة ما، فهذا يعني ملكيته نحو نصف ممتلكات الشركة المادية والمعنوية. ومن أهم أنواع الأسهم السائد إصدارها من قبل الشركات المساهمة الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

• الأسهم الممتازة

تعطي الأسهم الممتازة عائداً مجزياً للمالكين إذا كان دخل الشركة يسمح بذلك. ويحدد العائد على الأسهم الممتازة كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم. ويمكن منح حق التصويت للمالكين في مجلس إدارة الشركة. كما يُعطى مالكو الأسهم الممتازة في حالة عدم دفع الأرباح لهذا النوع من الأسهم لمدة معينة، هي في الغالب سنة واحدة. وحق الأولوية في الحصول على حقهم كاملاً عند تصفية الشركة.

• الأسهم العادية

تمثل الأسهم العادية حق ملكية لحاملها في أرباح وأصول الشركة. وتعتمد قيمة السهم في السوق على عوامل عدة من أهمها ربحية الشركة وثقة المتداولين في إدارتها والتوقعات المستقبلية لها.

2- أدوات الدين القابلة للتداول

تصدر أدوات الدين القابلة للتداول من الحكومات والشركات والهيئات والمنظمات المحلية والدولية. وتمثل أدوات الدين على اختلافها ديناً على مُصدرها. يجب الوفاء بكامل قيمته عند موعد استحقاقه. وتختلف أدوات الدين من حيث مدة استحقاقها فهناك على سبيل المثال:

- أدوات دين قصيرة الأجل من أسبوع إلى أقل من سنة.
- أدوات دين متوسطة الأجل من سنة إلى أقل من خمس سنوات.
- أدوات دين طويلة الأجل من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة.

3- الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار

من الأدوات المالية التي تسارع انتشارها في السنوات القليلة الماضية وحدات صناديق الاستثمار. وليس هنالك تعريف متفق عليه بالنسبة لصناديق الاستثمار. وإن غلب تعريفها بأنها مجموعة المبالغ المستثمرة من قبل مجموعة من الأشخاص يتمتعون بحق الملكية الشائعة على المال المشترك، ولا يعتبر المال شركة ولا يتمتع بالشخصية المعنوية، وتقوم على إدارته واستثماره جهة معينة ذات كيان قانوني، وتصدر عن الصندوق صكوك أو أوراق استثمارية يمكن تداولها.

رابعاً : هيكل السوق المالية

يمكن تقسيم الأسواق المالية -اعتماداً على كون الأوراق المتداولة فيها جديدة أو سبق تداولها- إلى السوق الأولية والسوق الثانوية.

1- السوق الأولية

تباع الإصدارات الجديدة من الأسهم أو أدوات الدين المختلفة في السوق الأولية، أي أنها السوق التي تصدر شهادة الميلاد للورقة المالية بعد تأسيس الشركة وطرح أسهمها للاكتتاب العام أو إصدارها أدوات دين. ومن خلال السوق الأولية يحصل مصدّر الأوراق المالية على التمويل اللازم، بينما يحصل المشتري على أوراق مالية جديدة.

2- السوق الثانوية

يتم إعادة بيع وشراء الأسهم وأدوات الدين العام من خلال السوق الثانوية، ويُحدد سعر السهم أو أداة الدين في السوق الثانوية بناءً على عوامل عدّة من أهمها: ربحية الشركة المصدرة للسهم بالنسبة للأسهم، ومعدلات العائد بالنسبة لأدوات الدين.

خامساً : دور الوسطاء

الوسيط هو من يقوم بتنفيذ أوامر البيع والشراء في السوق المالية عن طريق إدخال أوامر العملاء في نظام التداول. وحتى صدور نظام السوق المالية السعودي كان دور الوساطة مقصوراً على البنوك العاملة في المملكة؛ ولكن بعد صدور النظام فمن المتوقع أن يتم الترخيص لغير البنوك محلية كانت أو خارجية للقيام بأعمال الوساطة في السوق المالية السعودية.

سادساً : المضاربة والاستثمار

يقوم المضاربون بالدخول في، والخروج السريع من السوق (شراء وبيع) بناءً على : خبرتهم المتراكمة عن السوق، وحصولهم على معلومات عن الشركات، وكذلك قدرتهم على تحليل تأثير تلك المعلومات على أسعار الأسهم صعوداً أو نزولاً.

ويتركز اهتمام المضاربين على تحقيق أكبر قدر من الأرباح، حيث يحققون أرباحاً كبيرة ولكن في الوقت نفسه، فهم معرضون لخسائر كبيرة. ولذلك فمن الأجدي لأغلب المستثمرين لا سيما صغارهم، أخذ الحيطة والحذر بالتنبيه إلى تلك الأخطار العالية، التي تصاحب عادةً عمليات المضاربة في السوق، مقارنةً بالأخطار المتدنية للاستثمار طويل الأجل.



ويختلف المضارب عن المستثمر في الهدف من الاستثمار وفي أسلوب البيع والشراء. فبينما يأمل المضارب جني الربح من فروقات سعر البيع والشراء في مدّة قصيرة، فإن المستثمر يهدف الى تحقيق عوائد سنوية على استثماراته وفي الوقت نفسه الاستفادة من ارتفاع سعر السهم عند حاجته إلى بيعه. وعلى خلاف المضارب فإن المستثمر ينظر عند الشراء إلى قوة الشركة وحسن أدائها وتطور سعرها خلال السنوات الماضية، إضافة إلى التوقعات المستقبلية لها. بينما يعتمد المضارب بنسبة كبيرة فيما يتعلق بقرار الشراء أو البيع على التحليل الفني أو على توقعاته الخاصة.

سابعاً : مخاطر الاستثمار

هناك العديد من المخاطر على المستثمر أن يعرفها عند البدء في الاستثمار، وعلى العموم هناك علاقة موجبة بين العائد على الاستثمار وحجم المخاطرة فكلما كان العائد كبيراً كانت احتمالات الخسارة أكبر. ومن أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار العوامل الآتية:

1- معدلات التضخم

يقصد بالتضخم الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار معظم السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفرد في حياته اليومية. وتؤثر معدلات التضخم على القيمة الشرائية للنقود، فالمقدار نفسه من النقود يشتري سلعاً أقل حالياً مما كان يشتريه في أعوام سابقة. ويُقاس التضخم بما يعرف بمعدلات التضخم فعندما يقال إن معدل التضخم في المملكة كان 2 في المائة لهذا العام فهذا يعني زيادة أسعار معظم السلع والخدمات بنسبة 2 في المائة عن سنة القياس. وفي الوقت نفسه فإن هذا يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود بالنسبة نفسها. وعندما يكون معدل العائد على الاستثمار أقل من معدل التضخم السائد فهذا يعني تحقيق المستثمر خسائر غير منظورة.

2- انخفاض العائد

يشتكى العديد من المستثمرين من انخفاض العائد على استثماراتهم. وقد يكون سبب انخفاض العائد الوضع السياسي أو الاقتصادي العام مثل انخفاض العائد على أدوات الدين أو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي أو أوضاع سياسية واجتماعية غير مستقرة. وقد يكون سبب انخفاض العائد راجعاً إلى مجال الاستثمار نفسه دون غيره أو إلى صندوق الاستثمار نفسه فعلى سبيل المثال قد يؤدي سوء إدارة الاستثمارات إلى انخفاض عائدها وفي أحوال كثيرة خسارة نسبة من رأس المال. وعليه فمن الواجب بناء القرار الاستثماري على أسس مدروسة والتأكد من كفاءة القائمين على الاستثمار قبل المساهمة في أي نشاط استثماري.

3- خسارة رأس المال

لا بد للمستثمر أن يدرك أن شراء وبيع الأوراق المالية يُمكن أن يُضاعف رأس المال كما يُمكن أن يؤدي إلى خسارة نسبة عالية منه، وعليه فمن المفترض أن يدرك المستثمر هذا النوع من الأخطار قبل الإقدام على الاستثمار.

ثامناً : أنواع الاستثمار

يرتبط الاستثمار في أذهان العديد من الناس بتوافر مبالغ مالية كبيرة قد لا يملكها معظمهم ولكن تكمن الحقيقة في أن الادخار والاستثمار أكثر أهمية لأصحاب الدخل الثابت أو محدودي الدخل والثروة. ومن المناسب التأكيد هنا على المثل الشائع "أول الغيث قطرة" ومن يدخر مبلغاً بسيطاً بشكل شهري أو سنوي ويستثمره بشكل مناسب فمن المتوقع له أن يجني عوائد مجزية بعد فترة من الزمن. فعلى سبيل المثال إذا ادخر فرد مبلغ خمسة آلاف ريال واستثمرها. فإن عائداً سنوياً لا يتجاوز 5 في المائة خلال عشرين عاماً سوف يجعل المبلغ المستثمر يتجاوز ثلاثة

عشر ألف ريال. أما إذا كان معدل العائد السنوي نحو 10 في المائة فإن المبلغ نفسه سوف يتجاوز ثلاثة وثلاثين ألف ريال للمدة نفسها. وفي حال ارتفاع معدل العائد الى نحو 15 في المائة فإن المبلغ المستثمر للمدة نفسها سوف يتجاوز ثمانين ألف ريال. ويعتمد عائد الاستثمار على ثلاثة متغيرات أساسية، هي:

- المبلغ المخصص للاستثمار.
- معدل العائد.
- المدة.

ويستطيع المستثمر أن يتحكم في المبلغ المستثمر والمدة الزمنية للاستثمار ولكنه لا يستطيع التحكم في معدل العائد. ومن خلال دراسة بيانات معدلات العائد للعديد من المنتجات الاستثمارية المختلفة (ودائع، أسهم، أدوات دين) خلال فترة زمنية طويلة نسبياً (نحو خمسين عاماً) اتضح أن متوسط العائد على الودائع لا يتجاوز 3 في المائة، مقارنة بمتوسط عائد على أدوات الدين بلغ نحو 7 في المائة ومتوسط عائد يتجاوز 13 في المائة على الأسهم.

وللحصول على أفضل النتائج للاستثمار بأنواعه فمن اللازم على الفرد أن يضع خطة متكاملة للدخار والاستثمار مع الالتزام بها بشكل كامل. وفيما يلي عرض موجز لأهم أنواع الاستثمار المتاحة.

1- الودائع المصرفية

تقدم البنوك مجموعة من الخيارات للحصول على عائد على المبالغ المودعة لديها. وتختلف شروط تلك الخيارات من بنكٍ لآخر ولكنها تتميز بمستوى أمان استثماري عالٍ جداً وبالقدرة على تسهيلها بسهولة، ولكن في الوقت نفسه، فإن العائد عليها منخفض مقارنة بغيرها من الاستثمارات.

2- الأسهم

تتميز الأسهم بالعديد من المزايا الاستثمارية إذا أحسن الفرد اختيار الشركات التي يستثمر فيها، وأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية عند

تقييمه الشركات، لا سيما ربحيتها وحسن إدارتها.

3- أدوات الدين

تعطي أدوات الدين على اختلافها عوائد جيدة، كما أن احتمال خسارة رأس المال غير وارد إلا إذا كانت صادرة عن جهة غير موثوقة، ولكن العائد عليها في العادة أقل من العائد على الأسهم.

4- العقارات

يتطلب الاستثمار في العقارات توافر مبالغ كبيرة قد لا تكون لدى معظم الناس. ويعتبر الاستثمار في العقارات لا سيما في المملكة من مجالات الاستثمار الجيدة إذا أحسن الفرد الاختيار وابتعد عن المساهمات العقارية غير المرخصة.

5- صناديق الاستثمار

يتطلب الاستثمار في العديد من الفرص عالية الربحية (أسهم-عقارات) حداً أدنى من الخبرة وأحياناً كثيرة مبالغ مالية كبيرة قد لا يستطيع الفرد توفيرها. ومن المعروف أن تكلفة الاستفادة من خبرات المتخصصين في مجالات الاستثمار المختلفة عالية جداً، وقد تجعل من الاستثمار نفسه غير مربح. وبناءً عليه فقد يكون أسلوب الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار المختلفة من أفضل وسائل الاستثمار المتاحة لصغار المستثمرين.

وتطرح صناديق الاستثمار في المملكة من قبل البنوك التجارية ويستثمر فيها أموال مجموعة من عددٍ كبير من المستثمرين، وتميز صناديق الاستثمار عن غيرها بالعديد من الميزات، من أهمها:

- تنوع الاستثمارات وبالتالي التقليل من الأخطار وتوزيعها.
- الاستثمار في مجالات قد لا يتمكن صغار المستثمرين منفردين من الاستثمار فيها بسبب كبر حجم المبلغ الذي تتطلبه.
- توافر خبرات مالية استثمارية لدى الصناديق.
- القدرة على تسجيل الاستثمار وتحويله إلى نقد عند الحاجة وتكاليف

منخفضة.

ومن المهم التنبيه إلى الحقائق التالية التي يجب على المستثمر معرفتها والسؤال عنها قبل الاستثمار في صناديق الاستثمار:

أ- التأكد من أن الصناديق مرخص لها من الجهة المعنية بإصدار التراخيص (هيئة السوق المالية - مؤسسة النقد العربي السعودي)

ب- دراسة جميع ما يتعلق بنشاط الصندوق وكفاءة العاملين عليه والسجل الاستثماري للصندوق والمخاطرة المترتبة على الاستثمار فيه.

ت- فهم جميع التكاليف والرسوم المترتبة على المساهمة في الصندوق أو الخروج منه.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسة من الصناديق. هي:

- **صناديق الدخل.** وتستثمر معظم أموالها في الودائع وأدوات الدين وتتميز بانخفاض العائد وثباته وقلة المخاطرة.
- **صناديق النمو.** وتستثمر معظم أموالها في أسواق الأسهم وتكون المخاطرة فيها عالية ولكن عائد الاستثمار مرتفع.
- **صناديق متوازنة.** وهي مزيج من الصندوقين السابقين . وبالإضافة إلى أنواع الصناديق الاستثمارية السابقة هناك ما يعرف بالصناديق المفتوحة والصناديق المغلقة.
- **الصناديق المفتوحة.** هي الصناديق التي ليس لها رأسمال معين ويمكن للمستثمرين الدخول أو الخروج منها في أى وقت، وليس لها عمر زمني محدد، وقد يكون هناك جزاءات مالية عند رغبة العميل الخروج منها في وقتٍ غير المتفق عليه في اتفاقية الصندوق.
- **الصناديق المغلقة.** يكون عدد الوحدات الاستثمارية في هذا النوع من الصناديق محدداً ولها أجل محدد وواضح وينتهى الصندوق بانتهاء الهدف منه وتجرى تصفيته وتوزيع أرباحه أو خسائره على المساهمين.

تاسعاً: كيف تخطط للاستثمار؟

يحتاج الاستثمار الى تخطيط واع يأخذ في الاعتبار الوضع المالي الحالي للفرد وما يأمل ويمكن الوصول إليه خلال فترة زمنية محددة. ولكي تقوم بالاستثمار بشكل منهجي وواع فلا بد من وضع استراتيجية واضحة تأخذ في الاعتبار التغيرات الآتية:

1- الوضع المالي الراهن للفرد

مثل متطلبات المعيشة سواء المعتادة (الغذاء والملبس والمواصلات...) أو غير المعتادة مثل إصلاح السيارة أو سفر مفاجئ.

2- الهدف من الاستثمار

يختلف الهدف من الاستثمار من شخص لآخر فعلى سبيل المثال، يهدف معظم الأفراد من الاستثمار، إلى شراء سيارة، أو منزل، أو ضمان دخل جيد بعد التقاعد، أو توفير مستوى تعليمي لأطفالهم. وفي الغالب فإن الشخص يهدف الى تحقيق جميع الأهداف السابقة الذكر. كما أن ترتيبها حسب الأولوية يختلف من شخص لآخر. وعليه فمن المناسب تحديد الأهداف من الاستثمار وترتيبها حسب الأهمية.

3- حجم المخاطر

الاستثمار محفوف بالمخاطر ولكن من الممكن تقليلها أو زيادتها تبعاً للهدف من الاستثمار. فكلما زادت احتمالات العائد كلما كانت المخاطر أكبر. ويعتبر تحديد حجم المخاطر موضوعاً شخصياً ويختلف تقديره من شخص لآخر فمن المعروف أن احتمالات المخاطرة تقل في الغالب مع التقدم في السن والمستوى التعليمي. كما أن البعض محب للمخاطرة أكثر من غيره. المهم هنا هو التأكد من فهم حجم المخاطر قبل الدخول في الاستثمار أياً كان نوعه.

4- حقوق المستثمر

يغلب على الكثير لا سيما عند الاستثمار في صناديق الاستثمار الخجل والتردد من السؤال عن حقوقه كمستثمر. ولذلك فمن المهم التأكد من فهم الحقوق والواجبات المترتبة على الاستثمار وقراءة جميع الوثائق والنماذج المتعلقة بالاستثمار، التي تقدم من قبل من يتم التعامل معهم من البنوك والوسطاء، والاستفسار عن جميع ما يصعب فهمه منها.

عاشراً : ارشادات مهمة

يؤمل في ختام هذا الكتيب أن يصل القارئ إلى درجة مقبولة من فهم آلية الاستثمار، ونؤكد هنا على عددٍ من النقاط المهمة:

- 1- اختيار الطريقة الملائمة لتنظيم الإنفاق، بحيث يتم تخصيص جزء (ولو كان صغيراً) من الدخل الشهري أو السنوي للإنفاق.
- 2- تحديد الأهداف الاستثمارية، ومن ثم وضع خطة تنفيذية تتلاءم مع احتياجات وقدرات المستثمر المالية.
- 3- قراءة جميع النماذج الاستثمارية وفهمها فهماً جيداً، واستشارة من تثق به إذا ما استعصى عليك فهم أي فقرة من فقرات تلك النماذج.
- 4- التأكد من موثوقية ومرجعية أي جهة مالية تتعامل معها قبل توقيع أي اتفاق معها. لا سيما خضوعها لجهة إشرافية ورقابية حكومية.
- 5- التأكد من أهلية وكفاءة المخطط المالي الذي ستستعين به في إدارة استثمارك.
- 6- عدم الانسياق وراء الشائعات التي تروج في السوق، والتأكد من صحة ودقة أي معلومة تصل إليك.
- 7- الاستمرار في تعزيز وتطوير المهارات والقدرات الخاصة بالمستثمر.

والاستفادة من الدورات التدريبية، والاطلاع على أحدث المنشورات والكتيبات حول مجالات الاستثمار في الأسواق المالية.

8- لا تردد في الاتصال بهيئة السوق المالية عند تعرضك لأي ضرر أو خسارة دون وجه حق، مع ضرورة توافر كافة الأدلة التي تثبت بها حقوقك.



ص.ب ٢٢٠٠٢٢ - الرياض ١١٣١١ - المملكة العربية السعودية • P.O. Box 220022 - Riyadh 11311 - Kingdom of Saudi Arabia

هاتف : +966 1 2188888 Tel.:

فاكس: +966 1 2181263 Fax:

www.cma.org.sa